دور المؤسسات التعليمية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

م.م سجا فاضل حسن الرماحي
جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية

م.م رحيم مهدي رحيم المحنه
جامعة الكوفة - كلية اللغات

م.م مريم عبد الحسين جبار العبدلي
جامعة الكوفة - كلية العلوم السياسية

الملخص

يعمل البحث الى التعرف على دور المؤسسات التعليمية والتربوية في عملية التنمية المستدامة اذ يعتبر التعليم الركن الاساسي في بناء القوى العاملة المجتمعية في الانتاج وكيفية التخطيط لمدخلات تهتم بالصالح العام ومواكبة التطورات التي تحصل في عالمنا اليوم من خلال استخدام التقنيات الحديثة في مجالات التعليم والعمل وهناك علاقة وثيقة بين الواقع التنموي والتعليمي اذ لا يمكن النهوض باي قطاع من قطاعات الحياة دون بناء نظام تعليمي كفؤ يتمكن من مواكبة التكنلوجيا الحديثة وخصوصا في المجال التربوي والتعليمي.

The role of educational institutions in achieving sustainable development goals.

Summary

The research works to identify the role of educational and pedagogical institutions in the process of sustainable development, as education is considered the basic pillar in building the community workforce in production, and how to plan inputs concerned with the public good and keep pace with the developments taking place in our world today through the use of modern technologies in the fields of education and work, and there is a close relationship. Between the developmental and educational reality, as it is not possible to advance any sector of life without building an efficient educational system that can keep pace with modern technology, especially in the educational field.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات التعليمية، التنمية المستدامة، مفهوم وابعاد التنمية المستدامة

المقدمة

تعد التنمية من الموضوعات التي اخذت تهتم بها جميع الدول لذا تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية الى التنمية البشرية، ثم دخلت التنمية الى مجالات عدة منها التنمية السياسية والاجتماعية والبيئية، وكما تدور نحو تطوير هذه المجالات واحداث تغير جذري فيها، ثم ظهر مفهوم التنمية المستدامة الذي وضع أهدافا عدة تسعى لتحقيقها من خلال السعي للتطوير وزيادة رفاهية المجتمع باستغلال أمثل للموارد ومن دون الاضرار بالبيئة.

كما تهتم دول العالم كافة بعملية التعليم وتعتبره فلسفة تربوية تعتمد على ممارسات المعلم حسب الموقف التعليمي أو الظرف الذي تعيشه" الدول كما تسعى كافة الدول الى توفير نظام تعليمي يتناسب مع احتياجات الطلبة من اجل بناء وتعزيز جيل المستقبل الذي يكون قادر على التعامل مع التنمية المستدامة الذي يعتبر احد الأهداف الإستراتيجية الرئيسة للاستدامة في التركيز على حياة الأجيال المستقبلية وايجاد مجتمع قادر على العمل من اجل حماية مصادرنا الطبيعية لذلك تستلزم متطلبات الاستدامة تثقيف جيل الشباب بطريقة تمكنهم من ممارسة دور قيادي من اجل مواصلة استراتيجية الاستدامة.

ولذلك اصبح القضايا والمشكلات المختلفة المرتبطة بالتعليم من الموضوعات المهمة والجديرة بالبحث من اجل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة ولاقت مؤسسات التعليم العالي اهتماماً خاصاً، حيث يقع عليها في عالمنا اليوم مهام عديدة، فعليها أن تخفض أثرها البيئي الناتج عن الأنشطة المختلفة المباشرة وغير المباشرة التي تتم بالمؤسسة، وأن تقوم بإجراء أبحاث وتقديم تعليم في مجال الاستدامة، وأن تعد بيئة تسملا للطلاب والعاملين بتطوير قدرات جديدة تؤدى إلى ممارسات مستدامة، مما ينتج عنه مجتمع أكثر استدامة. لذلك تمثل استدامة الجامعات المحور الأساسي للدراسة الحالية.

اهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الاهداف وكما يلي:

يهدف البحث الى دور المؤسسة التعليمية في تنمية واستدامة قطاعات المجتمع.

التعرف على مفهوم التنمية المستدامة في التعليم.

التحقق من مدى تضمين مفاهيم التنمية المستدامة في مقرر الدراسات والاجتماعية، والتي تتمثل في مفاهيم التنمية المستدامة الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية.

التعرف على اهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بالتعليم.

اهمية الجامعة كصرح مؤسساتي يجسد التنمية المستدامة من خلال مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل الفعلية.

تشخيص الصعوبات والتحديات امام الجامعة التي تعرقل قيامها بتحقيق الاستدامة والجامعات المتميزة.

اشكالية البحث: تأخذ المؤسسات التعليمية اهتمام كبيرا من بين بقية المؤسسات كونها عامل اساسي في بناء مجتمع واعي يأخذ وجه جديدة وانطلاقة مختلفة لمفاصل القيادات التربوية والاكاديمية مع مراعاة التوازن بين النظام الاقتصادي دون استنزاف الموارد الطبيعية حيث يمثل البعد البشري للتنمية المستدامة تلازما مع البعد البيئي الذي يحتم على الاجيال مسؤولية المحافظة عليه ويأتي ذلك من خلال ايجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على المشكلات من خلال مفهوم التنمية المستدامة وبالتالي يساهم في حل المشكلات ومن هنا تتجه الانظار الى المؤسسات التعليمية أولا في تحقيق الاهداف فهي في مقدمة الركب نحو التطور ورقي المجتمعات. ومن هنا انطلق البحث لتوضيح دور المؤسسات التعليمية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة. ويتمحور السؤال الرئيسي لمشكلة البحث في الآتي:

ما هو دور المؤسسات التعليمية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مؤداها ان التعليم ضرورة لابد منها لتحقيق التنمية المستدامة وان يعد استثماره في الانسان المكون الراس المال البشري الذي يمثل أكثر اهمية وتأثير في المورد المادي لذلك من خلال لمؤسسات التعليمية والتربوية يعتبر التعليم من العوامل الفاعلة في احداث تنمية مستدامة لاسيما ونحن نعيش اليوم عصر الثورة المعلوماتية والمعرفية.

منهجية البحث: في إطار هذا البحث وللتثبت من صحة الفرضية أعلاه تم استخدام توليفة منهجية علمية احتكاما لطبيعة الموضوع والمقاربات الضرورية في المعالجة والتحليل، ويعتمد البحث بصورة رئيسية على المنهج الاستقرائي من خلال دراسة تطور التنمية المستدامة كما وتم الاعتماد على مجموعة من المقاربات النظرية كالتحليلي من اجل تحليل الصعوبات التي تواجه المؤسسة التعليمية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، واستيفاء طبيعة السياسات المستقبلية للتعليم العالي في العراق في ضوء أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

يجمع مصطلح التنمية المستدامة بين بعدين هما التنمية كعملية لمتغير والاستدامة كبعد زمني، فضلا عن ابرازه بان عملية التنمية لا تكفي بحد ذاتيا، وانما لا بد من الاهتمام بالعنصر البشري، الذي يعد هدف عملية التنمية واداتها بالوقت ذاته.[1] وعرف ادوارد بابر التنمية المستدامة والذي يعتبر هو أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة على" انها نشاط اقتصادي يؤدي الى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع اكبر قدر من الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل الأضرار والإساءة البيئة". [2]

كما عرفت التنمية المستدامة من قيل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي شكلتها منظمة الأمم المتحدة" بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر من دون المساومة بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم".[3]

وقدمت ((Paget)) تعريف للتنمية المستدامة بانها المحافظة على فرص الاجيال القادمة، بمعنى ان العدالة متداخلة بين الأجيال وهذا التعريف جاء من خلال المفهوم الذي تطرق له جون لوك للحيازة العادلة هو بمعنى ليس من حق الجيل الحالي استنفاذ جميع الموارد المتاحة لديه. [4]

لذلك فمفهوم التنمية المستدامة مرتبط بالعديد من الحقول والعلوم المعرفية فهناك تنمية مستدامة ترتبط بالثقافة التي تسعى بدورها الى رفع مستوى ثقافة الانسان وترقية المجتمع، وكذلك تنمية مستدامة اجتماعية، فضلا عن استحداث مفهوم التنمية

---

1. محمد جبار كريدي، دور السلطة التشريعية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، بحث منشور في مجلة الدراسات المستدامة، المجلد الخامس، العدد الأول، البصرة, 2023, ص317.

2 عبد الخالق عبد الله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي73، بيروت، 1998, ص242.

3 محمد عبد البديع، اقتصاد الحماية والبيئة، دار الأمين للطباعة، مصر, 2001, ص316.

4 سالم توفيق النجفي واياد بشير الجلبي، البيئة والتنمية المستدامة. مقاربات اقتصادية معاصرة، مجلة تنمية الرافدين, العدد 37, مجلد25 , 2003, ص29.

البشرية الذي يعمل على الاهتمام بدعم قدرات الافراد وتحسين وقياس مستوى المعيشة في المجتمع.[1] لذلك فان التنمية المستدامة قد فتحت الكثير من وجهات النظر بخصوص مستقبل الأرض التي نعيش عليها باعتبارها فلسفة تنموية فان النمو ليس التنمية فالتنمية هي محاولة من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية عن طريق عمليات تغير محددة كما ونوعا فهي لابد ان تحقق تقدما وتحس ان هناك مستويات معيشة للسكان في مكان وزمان محددين وهذا ليس بالضرورة ان تنتج التحسينات عن عملية النمو الاقتصادي لان عدم وجود النمو الاقتصادي في مجتمعات لا يعني بالضرورة عدم وجود تنمية فيها.[2] وبصورة عام فان التنمية المستدامة تعني ان نكون منصفين للأجيال القادمة فهي تهدف الى ان يترك الاجيل الحاضر للأجيال المقبلة رصيدا من الموارد الطبيعية. [3]

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة ومتطلباتها

أولا: اهداف التنمية المستدامة.

تسعى التنمية المستدامة الى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال آلياتها ومحتواها يمكن ذكرها بما يلي:

تحقيق حياة أفضل للسكان من خلال التركيز على أساس حياة الانسان والعلاقة بين انشطة السكان والبيئة، وطريق المقاييس المتبعة من اجل الحفاظ على نوعية البيئة واصلاحها كما تعمل على ان تكون في الأخير هذه العلاقة هي علاقة تكامل وانسجام. [4]

توعية السكان بالمشكلات البيئية القائمة وذلك يكون من خلال حثهم على المشاركة الفعالة وتنمية احساسهم بالمسؤولية اتجاهها وايجاد حلول مناسبة في اعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.[5]

ربط التطور التكنولوجي الحديث بأهداف المجتمع: من خلال توظيف التكنولوجيا بما يخدم مصالح واهداف المجتمع وتنبيه السكان بأهمية التقنيات التكنولوجية المختلفة في العديد من مجالات التنموية وأيضا كيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية الحياة في المجتمع وتحقيق الاهداف المنشودة وذلك دون ان يودي الى مخاطر وأثار بيئية سالبة او يكون على الأقل ان هذه الآثار مسيطر عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.[6]

الاستخدام العقلاني للموارد وتوظيفها بالشكل المناسب لها من خلال تعاملها مع الموارد المتاحة على انها موارد محدودة والحؤول دون استنزافها أو تدميرها.

أحداث تغيرات فب حاجات واوليات المجتمع ويكون ذلك من خلال اتباع طريق تتلاءم مع امكانيات التوازن الذي يمكن خلاله تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشاكل البيئية فيها.

تحقيق وتعزيز النمو الاقتصادي التقني الذي يحافظ على المواد البيئية والطبيعية ويحافظ على الرأسمالية وذلك من خلال تطوير المؤسسات والبنى التحتية والادارة الملائمة للمخاطر والتقلبات من اجل تأكيد المساواة في تقسيم الثروات بين الأجيال في الحاضر والمستقبل.[7]

ثانيا: متطلبات التنمية المستدامة

يمكن ايجاز اهمها فيما يلي:

استخدام تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة وتستحدث بدائل للموارد القابلة للنضوب.

---

1. هايل عبد المولى، المشروع الصغير ودورة في التنمية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان, 2012, ص 29.

2. عثمان محمد غنيم وماجد أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها،" دار صفا للنشر والتوزيع، عمان, 2010,ص22.

3 محمد غنايم، دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي، معهد الأبحاث التطبيقية، القدس, 2001,ص3.

4. محمد صالح تركية القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثر للنشر والتوزيع، عمان, 2010, ص35.

5. محمد سيف رمضان، روية في إطار التنمية المستدامة للعراق (الأهداف والتحديات واستراتيجيات التطور)، بحث منشور في مجلة الشرائع للدراسات القانونية، المجلد11, العدد3, بغداد, 2023, ص107.

6. محمد سيف رمضان، مصدر سابق، ص 107

7. عبد الله حسون محمد، مصدر سابق، ص344.

الابتعاد عن المشروعات التي تقضي على البيئة، أي التي تسبب تأكل التربة الخصبة وتلوث الماء والهواء فهذه المشروعات تقضي على التنمية بقضائها على أهم عناصرها.[1]

الابتعاد عن الأنظمة التي تؤدي إلى تبديد الموارد، ففي الولايات المتحدة الأمريكية 78% من إنتاجها من الحبوب موجه كغذاء للحيوانات، وهو ما يعني أن أرطال من البروتين النباتي تستخدم في إنتاج رطل واحد من البروتين الحيواني.

الاهتمام/ بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية.

كما تتطلب التنمية المستدامة أيضا: - نظم اجتماعية ومؤسسية قادرة على الإدارة البيئية السليمة للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة.

نظم إنتاجية تحافظ على موارد البيئة، ويتطلب ذلك اختيار الوسائل التقنية ذات النفايات المحدودة، والتي تعتمد على تدوير المخلفات.

نظم تكنولوجية تبحث باستمرار عن حلول جديدة ذات قبول اجتماعي واقتصادي.

مراعاة المعايير الإيكولوجية عند التخطيط لسياسات التنمية مع استخدام تكنولوجيا مناسبة للبيئة ومصادر طاقة نظيفة.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

لتوضيح التنمية المستدامة بشكل اوسع لابد من التطرق إلى أبعادها وهي: -

أولا: البعد الاقتصادي

ويتعلق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بإنتاج ما يغطي جميع حاجيات الإنسان الأساسية وبالتالي يحسن من رفاهيته ومستوى عيشه، وهذا يتطلب تطوير القدرات الإنتاجية والتقنيات المتاحة لديه عبر تبني أساليب الإنتاج والإدارة الحديثة ودعم البحث العلمي وتحفيز المقاولات على الاستثمار من أجل مضاعفة الإنتاجية.[2]

فالتنمية المستدامة في الدول الغنية هي أجراء تخفيضات في مستويات الاستهلاك الموارد الطبيعية ومدد الطاقة وذلك من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة وأحداث تغير في أنماط الاستهلاك للموارد المتاحة.[3]

أما فيما يخص الدول الفقيرة فهي تعني استخدام الموارد من اجل الوصول الى مستويات المعيشة جيدة والتقليل من الفقر الذي يرتبط بتدهور البيئة وبالنمو السكاني السريع. فاستخدام الموارد بشكل سليم وعقلاني والحفاظ أيضا على الموارد البيئية هذا سوف يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة باعتبار التنمية المستدامة بشكل عام هي الحد من التفاوت الدخل وابضا في فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية بين أفراد المجتمع.[4]

ثانيا: البعد البشري

البعد البشري يعد أساس التنمية المستدامة فهو يحقق تقدما كبيرا في تحديد نمو السكان باعتباره الكائن الوحيد القادر على إبقاء التوازن داخل البيئة من خلال تحقيق السلم الدائم وتنظيم أسلوب حياته تماشيا مع ل الموارد الطبيعية المتاحة له ومن اهم الابعاد البشرية هي أهمية توزيع السكان، والحجم النهائي للسكان، والاستخدام الكامل للمواد البشرية، والصحة والتعليم.[5] فان التنمية المستدامة لا تتحقق الا بتنمية الموارد البشرية وتنمية السكان التي تعد بدورها من العناصر الأساسية للوصول إلى تنمية مستدامة كما ان الإنسان هو غاية اي برامج للتنمية كما هو وسيلة من وسائل تحقيق اهدافها وبذلك فالتنمية المستدامة تعني الارتقاء بالعنصر البشري وحسين الرفاهية الاجتماعية، وتامين الاحتياجات الأساسية للسكان.[6]

---

1. عقيلة ذبيحي, الطاقة في ضل التنمية المستدامة (دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر), رسالة ماجستير, جامعة منتوري قسنطينة, الجزائر, 2009, ص25.

2. عقيلة ذبيحي، مصدر سابق، ص28.

3.. برنار بوزيية واخرون، مفاتيح استراتيجية جديدة للتنمية، الشعبية المصرية القومية لليونسكو، القاهرة, 1988, ص18.

4. عبد المنعم احمد شكري السعيد، التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق دراسة تحليلية مقارنة للفترات (1995-90-80)، اطروحة دكتوراة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر, 1999, ص54.

5. عقيلة ذبيحي، مصدر سابق، ص30-31.

6. عبد الله حسون محمد، مصدر سابق، ص350

ثالثاً: البعد البيئي

تعتمد التنمية المستدامة من الناحية البيئية على ادارة مسؤولية للموارد البشرية والطبيعية والحد من الاستهلاك والتلوث، والنمو السكاني، وانماط الإنتاج السيئة التي تعمل على ابقاء حاجة الأجيال الحالية وبالمقابل تحافظ على مصالح الأجيال القادمة. [1]

فالتنمية المستدامة تعني: [2]

حماية الموارد الطبيعية المتاحة من الضغوط البشرية وعدم الاسراف في استخدام الاسمدة والمبيدات التي تكون قادرة على تلوث المياه السطحية والجوفية والاستهلاك الجائر للغابات ومصايد الأسماك بمستويات غير مستدامة.

استخدام الاراضي الزراعية والموارد المائية في العالم بالطرق المثالية والمحافظة على اصناف الحيوانات والنباتات من خطر الانقراض والحد من التغيرات الكبيرة في استقرار المناخ العالمي وتدمير طبقة الأوزون

اتباع تكنولوجيا زراعية متطورة تعمل على زيادة الغلة وتتجنب الافراط في استخدام الاسمدة الكيماوية والمبيدات. [3]

فالتنمية المستدامة تعني عدم الاسراف في استهلاك المياه وتحسين كفاءة شبكات المياه ونوعيتها وعدم سحب المياه. فالتنمية المستدامة وفق المفهوم البيئي تعتمد على عاملين هما السكان فالزيادة السكانية المستمرة تسبب ضغطا على الموارد واستنزافها وبالمقابل سوف يودي الى عدم قدرة البيئية على التحمل مما يتطلب ذلك توازن بين الموارد وحجم السكان والثاني التكنولوجيا: والتي هي مجموعة من المهارات والمعارف والمعدات والتقنيات التي تستخدم في انتاج السلع والخدمات وهذا1ه تمثل ثلاثة جوانب للتنمية الأولى هي وسيلة تمكن ممتلكيها من ممارسة السيطرة الاجتماعية وموارد قادرة على خلق الثروة واداة فعالة ومؤثرة في اتخاذ القرارات. [4]

رابعاً: البعد التكنولوجي

ان التنمية المستدامة في البعد التكنولوجي هو التحول في الدول الصناعية الى تكنولوجيا انظف واستعمالها بشكل انظف في المرافق الصناعية لان المرافق الصناعية تودي الى تلوث ما يحيط بها من هواء ومياه وارض ففي البلدان المتقدمة النمو تعمل على الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، اما البلدان النامية فتدفق النفايات في كثير منها لا يخضع للرقابة الى حد كبير ومع هذا فليس التلوث /نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي.[5]

فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تقوم بنقل المجتمع الى عصر التقنيات والصناعات النظيفة التي تستخدم اقل قدر من الطاقات "والموارد والتي تنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي بالمقابل الى رفع درجة الحرارة على سطح الأرض.[6]

المطلب الرابع

دور المؤسسات التعليمية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

أولاً -أهمية السياسات التعليمية.

تعد السياسات التعليمية ذات أهمية كبرى بالنسبة لجميع دول العالم, حيث تحظى باهتمام كبير من قبل الحكومات والمؤسسات المجتمعية, فقد حرصت الدول المتطورة وحتى دول العالم الثالث على تطوير ومراجعة سياساتها التعليمية , لأدراك هذه الدول أهمية التعليم في تقدم ورقي مجتمعاتها كما أنه الطريق الأمثل الذي يتم من خلاله بناء الموارد البشرية

---

1 عقيلة ذبيحي، مصدر سابق، ص32-33.

2. عبد الله حسون محمد، مصدر سابق، ص348.

3. عبد المنعم احمد شكري السعيد، مصدر سابق، ص55.

4. عبد الله حسون محمد، مصدر سابق، ص349

5. عقيلة ذبيحي، مصدر سابق، ص34.

6. عبد الله حسون محمد، مصدر سابق، ص 351.

وتحقيق التطور في المجتمع[1], فقد شهد القرن الحادي والعشرين عدد من المتغيرات المتسارعة في مختلف مجالات الحياة , والذي فرض على الدول وضع مجموعة من الأنظمة والممارسات التي تحقق الجودة وتمكن المسؤولين وضع السياسات التعليمية لتلبية الاحتياجات المتسارعة وأقناع أصحاب القرار بأفضل الممارسات العالمية ووضع الحلول المهمة لمواكبة التغيرات ومواجهة التحديات التي تقف عائقاً أمام المؤسسات التعليمية[2]. كما يستمد النظام التعليمي قوته وجودة مخرجاته من سياسات تعليمية ثابته تعمل على تحديد الاطار الاجرائي الذي يساعد في صياغة القرارات والخطط التي تسهم في تطوير السياسات التعليمية، وتبرز أهمية السياسات التعليمية من خلال:

1: أن السياسات التعليمية تتمثل في الرؤية المجتمعية التي يسعى من خلالها النظام التعليمي لتحقيق أهداف ومطالب التنمية العامة.

2: أن السياسات التعليمية تحدد العلاقة بين التنمية الشاملة للدولة وبين التعليم فالتخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية أمران مرتبطان، حيث يؤثر ويتأثر كل منهما بالأخر.

3: السياسات التعليمية هي التي تحدد الحركة التعليمية المستقبلية للمجتمع، كما توفر الكفايات النوعية التي تسهم في تحديد المستويات العلمية والمهارات والخبرات اللازمة التي يجب ان تتوفر في كل متعلم.

4: توائم السياسات التعليمية بين إمكانات المجتمع التي يمكن ان يوظفها لصالح العملية التعليمية وبين الأهداف والطموحات التي يسعى لتحقيقها.

5: إن السياسة التعليمية توائم بين متطلبات المجتمع وخاصة سوق العمل وبين ما يقدمه التعليم من تأهيل وتدريب لمخرجاته التعليمية.

6: السياسات التعليمية تنظم العملية التعليمية عن طريق التخطيط وتحديد أهداف كل مرحلة والمسؤوليات الإدارية عند تنفيذ السياسات والأهداف[3].

ثانياً-التحديات التي تواجه التعليم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

تواجه السياسات التعليمية العديد من المعوقات في تحقيق اهداف التنمية، فقد واجه العراق بعد عام 2003 وعلى مدى العقديين الماضيين تحديات وأزمات خطيرة وعلى كافة المستويات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وحتى التعليمية كان لها جزء من تلك التحديات، بل كان المستوى التعليمي هو الأكثر عرضه في ظل عدم الاستقرار السياسي والأمني والمجتمعي، تتلخص التحديات فيما يلي:

1-غياب تناسق المؤشرات الوطنية بالمؤشرات الدولية.

لعل أهم التحديات التي تواجه تحقيق أي برنامج حكومي لأهدافه هو غياب المؤشرات الوطنية وعدم ارتباطها وتناسقها بالمؤشرات الدولية، فتحديد المؤشرات الوطنية لا يكفي ما لم يكن هناك آليات لتنفيذها من جهة اخرى، وأن ترتبط بالمؤشرات الدولية كونها المعيار الحقيقي لنجاح أي برنامج حكومي من جهة أخرى[4].

2-جودة التعليم.

---

1 سعود هلال، السياسات التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030 رؤية تحليله، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم, التكريت, 2019,ص20.

2. غانم إكرام، تطوير السياسات التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء افضل الممارسات العالمية، مجلة الإدارة التربوية , العدد17, 2018, ص417.

3. علي بن عبده الألمعي, أهمية السياسة التعليمية في العملية التعليمية, مقال منشور في صحيفة الجزيرة على الانترنت, العدد13698, 1431هـ ,متاح على الرابط .www.al-jazirah.com

4. ينظر: الفلسفة التربوية في العراق المديرية العامة للمناهج \ وزارة التربية، ص 25.

تحقيق جودة التعليم من التحديات التي تواجه التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فالتعليم يجب أن يكون ذا جودة عالية ويتماشى مع احتياجات الطلاب ومتطلبات سوق العمل، فإن العديد من النظم التعليمية تعاني من الكوادر المؤهلة والموارد التعليمية الكافية أضافةً البنى التحتية المناسبة[1].

3-التمويل.

يعتبر التمويل أحد التحديات الرئيسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال التعليم[2], وأيضاً احد المؤشرات العالمية على تقدم و تطور التعليم في أي بلد هو مقدار ما تخصصه الحكومة في موازناتها العامة للتعليم من جهة والانفاق على البحث العلمي من جهة أخرى، ويعد التمويل أحد أهم التحديات التي تواجه تنفيذ برامج الاستراتيجية الوطنية، ويبقى التحدي المالي مشكلة قائمة ما لم تتخذ الحكومات خطوات عملية ومخطط لها وتحديداً ضمن الموازنات المالية للدولة بعيداً عن الاقتراض من المنظمات الدولية[3].

4-التحديات الثقافية والاجتماعية.

يواجه التعليم تحديات ثقافية واجتماعية تقليدية فالتمييز الثقافي والاجتماعي يؤثران على فرص التعليم وجودته, فتأثير هذه التحديات من جانبين أولهما : الجانب الوطني القائم على مجموعة من الأسس (تراث الأمة, المبادئ والقيم المجتمعية, التجارب الوطنية والإنسانية, ثقافة المجتمع), أما الجانب الاخر هو الجانب الدولي بما يفرض من متغيرات وتطورات علمية ومهنية وأكاديمية, لذا يجب التركيز على بناء الانسان الصالح لمواجهة متغيرات التطور العلمي والتكنولوجي وتحولاته التي تعصف بالمجتمع, وتعزيز المساواة والعدالة في نظم التعليم وتجاوز التحديات الثقافية والاجتماعية التي تعيق تحقيق الأهداف[4]

5-ندرة الكوادر البشرية المؤهلة لتنفيذ البرامج الحكومية.

اهم التحديات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجيات ومتابعة مؤشراتها هو ندرة الكوادر البشرية المدربة لقيادة مثل هذا النوع من البرامج والاعمال التي تعد رائدة على المستوى الوطني أو الإقليمي ويعود السبب في ذلك الى:

-ضعف المهارات القيادية والإدارية للعديد من القيادات التي شغلت إدارة الوزارات والمؤسسات والجامعات والكليات والأقسام العلمية.

- ضعف روح الاهتمام بالعمل المؤسسي والجامعي.

-الاعتماد على الإجراءات التقليدية في إدارة المؤسسات الحكومية وندرة حوكمتها.

-التدخلات السياسية في اختيار المناصب الإدارية العليا والتي تكون بناءً على الولاءات والانتماءات الحزبية وليس أساس الكفاءة والنزاهة[5].

المطلب الخامس

أولاً: السياسات المستقبلية للتعليم العالي في العراق في ضوء أهداف التنمية المستدامة.

تعد السياسات المستقبلية للتعليم العالي في ضوء اهداف التنمية محوراً هاماً لتحقيق المستدامة في البلاد، والتي تهدف الى تعزيز جودة التعليم العالي وتطويره بما يتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها، وتشمل السياسات المستقبلية للتعلم في ضوء أهداف التنمية المستدامة عدة جوانب منها:

1-تطوير المناهج الدراسية.

---

1. أيمان فتوح، تحديات تحقيق أهداف التربية على التنمية المستدامة في المدرسة المغربية, المجلة الامريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية , الاكاديمية الامريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب, العدد(14), 2023, ص45.

2. ينظر: رصد التعليم في إطار أهداف التنمية المستدامة، التقرير العالمي لرصد التعليم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم GEM 2020report متاح على الرابط https:\\gem-erport-2020.unesco.org.

3. نور شدهان على وحنان شاكر كامل، قراءة تحليلية للموازنة العامة الاتحادية لعام 2017, وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.

4. ينظر: الفلسفة التربوية في العراق المديرية العامة للمناهج\ وزارة التربية، ص3.

5. إحسان الحديثي, التربية والتعليم في العراق, الطبعة الثانية, مكتبة دار البيان, ص240, 2024.

يتطلب تحقيق التنمية تطوير المناهج التعليمية وطرائق التدريس بما يحفز على البحث العلمي والابتكار في الجامعات العراقية لتشمل مفاهيم ومهارات التنمية المستدامة وتعزيز الوعي لدى الطلاب [1], أن تطوير ضمان جودة السياسات التعليمية وتحسينها بشكل مستمر في الجامعات يعد خطوة أولى على طريق حصول تلك الجامعات على الاعتماد الأكاديمي لبرامجها المختلفة، لذلك يجب ان تكون هناك رؤية واضحة في الإلية تتبعها الجامعات العراقية لتقويم برامجها وتطوير مناهجها [2].

2-تعزيز البحث العلمي

يجب تعزيز البحث العلمي في الجامعات العراقية لتطوير حلول مستدامة، كونها تلبي احتياجات المجتمع وترتبط باهتمامات أفراده وتعبر عن حاجات حقيقية لسوق العمل فيه، وأشراك القطاع الخاص في دعم المشاريع المهمة والتدريب واقامة ورش العمل وتقديم محاضرات متخصصة داخل الجامعة وخارجها، والقيام بترجمة وتأليف الكتب، ربط الجامعات الحكومية بالجامعات الإقليمية والدولية إضافة لزيادة المخصصات المالية للمشاركة في المؤتمرات الدولية لتعضيد البحث العلمي وتطوير البرامج الاكاديمية.[3]

3-تطوير البنى التحتية.

ينبغي تطوير البنية التحتية للجامعات العراقية لتلبية احتياجات التعليم العالي المستدامة، ويشمل ذلك توفر التخصيصات المالية وتوفير التجهيزات والمعدات الحديثة لتعزيز جودة التعليم والبحث العلمي، وتوفير البنى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولنظام التعليم الالكتروني، كون معدل النمو السنوي لعدد الطلبة لا يتناسب وعدد الأجهزة والمعدات المتوفرة فيها والتي تعد من أهم متطلبات التعليم الالكتروني والاساس في نجاحها[4].

4-تعزيز التوظيف وريادة الأعمال.

توفير فرص التوظيف لخريجي الجامعات العراقية وتشجيع ريادة الاعمال والابتكار في مجالات التنمية المستدامة، كما ينبغي توفير الدعم والتشجيع للشباب الراغبين في تأسيس مشاريعهم الخاصة وتطويرها، فمن خلال محاكاة سوق العمل واحتياجات المجتمع، فضلاً عن إيجاد وظائف تسهم في تقليل نسبة البطالة لاسيما ان البلد مر بفترة زمنية من الازمات والحروب أثر على البنى التحتية في كافة المجالات وزيادة البطالة وقلة فرص العمل، ومن هنا يجب تفعيل دور الجامعات من خلال تنفيذ خطط مستقبلية لخدمة المجتمع والحصول على الدعم الدولي[5]

5-استقلال الجامعات.

يعد استقلال الجامعات اكاديمياً ادارياً ومالياً، وعدم تدخل أي جهات خارجية في اعمال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فضلاً عن ان يكون اختيار القيادات الجامعية تبعاً لمعايير الخبرة والكفاءة والنزاهة والتخصص العلمي، وتحديد مدة إشغال المنصب للقيادات التعليمية.

6- تطوير الهيئات التدريسية.

مستوى أي مؤسسة يقاس بمستوى العاملين فيها وادائهم، لذا فان مستوى الجامعات العراقية يقاس بمستوى أداء الهيئة التدريسية فيها وما يقدمونه من نتاجات علمية في مختلف التخصصات، لذا يجب ان يكون هناك برامج تدريبية مستمرة للأساتذة الجامعيين ومستوى طلبة الجامعة من ناحية أخرى، والتقدم الحاصل في مجال تكنولوجيا التعليم.

7-تفعيل التشريعات والقوانين.

---

1. سالي سعد محمد, طيف مكي عبدالخالق, انعكاسات التنمية المستدامة على واقع السياسة التعليمية في العراق(التعليم الجامعي أنموذجاً) , المركز الديمقراطي العربي, 26\2\2021, متاح على الرابط https:\\ democraticac.de.

2. حيدر حاتم العجرش, تصور مقترح لتحسين واقع التقويم في الجامعات العراقية, متاح على الرابط, www.repository. Uobabylon.edu.iq.

3. إحسان عمر محمد، اياد عبد العزيز، السياسات المستقبلية للتعليم العالي والبحث العلمي في العراق في ضوء اهداف التنمية المستدامة 2030, ص27.

4. ثناء ليلو عباس، متطلبات البنى التحتية التقنية للجامعات العراقية ومدى جاهزيتها للتعليم الالكتروني، مجلة ابتكارات للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد (1)، العدد (2) , 2023, ص15.

5. سالي سعد محمد، طيف مكي عبد الخالق، مصدر سابق متاح على الرابط https:\\ democraticac.de. ,

مراجعة القوانين الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي بما يتوافق وحاجات البلد ومتطلبات التنمية، بوصفها الضامن لحقوق المواطنين في حق التعليم ونوعيته وجودته وجعل التعليم إلزامي الى سن الدراسة المتوسطة كونها مرحلة أساسية في تنمية قدرات الانسان وبنائه.

8-الدراسات العليا.

وضع استراتيجية واضحة ومحددة للقبول في الدراسات العليا، إضافة لتعيين حملة الشهادات العليا في الوزارات كافة للإفادة من الخبرات والحد من مستوى البطالة لأصحاب الشهادات، وتفعيل اتفاقيات التعاون بين الجامعات العراقية والجامعات الحكومية، وان يكون الجامعات المانحة للشهادات قائماً على أسس علمية رصينة[1].

ثانياً: أهداف التعليم العالي والبحث العلمي في العراق ومدى علاقتها بأهداف التنمية.

للمؤسسات التعليمية دور أساسي في تغذية المجتمع بقيادات مستقبلية في كافة المجالات ويختلف دور الجامعات في هذا المجال من بيئة الى أخرى فالجامعات في الدول المتقدمة والموجودة في بيئة صناعية تهتم بالتخصصات الصناعية والجامعات في بيئة زراعية تهتم بتخصصات وبحوث بالمجال الزراعي , وهذا يدل على أهمية الجامعة ليس في مجال التدريس والبحث العلمي فحسب بل يستند على أهمية الجامعة ودورها في رفد المجتمع بكوادر جديدة, كما ان ما تنجزه مؤسسات التعليم العالي أحد أهم مدخلات لتنمية المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً, إضافة الى تنشيط الاليات النوعية لأسواق العمل من أجل تمكينها من تحديث بنائها الاقتصادي والعلمي....الخ[2]، أن التعليم العالي دور مهم في دراسة اهداف التنمية المستدامة، وذلك عن طريق زيادة عدد البحوث العلمية المتخصصة لغرض تحقيق اهداف التنمية باعتبارها الرافد الأساس للعلوم والتكنولوجيا وتهيئة أجيال متمكنة في كافة الاختصاصات، وذلك يتطلب وجود استراتيجية موضوعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى من خلال اشراك أساتذة الجامعات والكليات وأصحاب المصلحة (افراد المجتمع).[3] فقد تبنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مجموعة من الأهداف للنهوض بواقع التعليم العالي أكدت فيها أهمية تحقيق التنمية المستدامة وتدعيم الجودة في التعليم العالي وذلك من خلال:

1-الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في المركز والاقليم 2012-2022 , فقد تضمنت هذه الاستراتيجية عدة مشاريع الا انها لم تنفذ او ان البعض منها لم يكتمل وذلك لعدة أمور منها الازمة الاقتصادية قلة المصادر البديلة للتمويل، وضعف الاستثمار وغيرها من الأسباب وعلى الرغم من ذلك كانت هناك محاولات للنهوض بواقع التعليم وتطويره، من خلال خطة الاستراتيجية الوطنية والشروع بتنفيذها وفق معايير الجودة العالمية تسهم في تحقيق التنمية الشاملة[4].

2- إقرار الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق 2022-2031.

تعد من اوليات البرنامج الحكومي والتي اقرت من قبل مجلس الوزراء أثناء جلسته الاعتيادية المنعقدة 16\5\2023 وان اهم ما يميز هذه الاستراتيجية عما سبقتها ليس فقط تحديد الأوليات, بل في تحديد الإجراءات التنفيذية من اجل تحقيق أهدافة. وعلى الرغم من التحديات التي يشهدها الواقع المحلي والإقليمي والدولي والتي تفرض على القائمين تطوير التعليم العالي ورسم السياسات والقيام بعدد من الإجراءات منها:

-إعادة النظر بأهداف الاستراتيجية الوطنية بما يتوافق ومتطلبات التنمية 2030 في العراق.

-إعادة صياغة المشروعات وترتيبها بما يتلاءم وأولويات تطوير التعليم والبحث العلمي وحاجات السوق.

-إشراك القطاع الخاص في تطوير التعليم وتقديم التسهيلات لذلك، ووضع التشريعات المناسبة التي تسهم في تشجيع القطاع الخاص بوصفه سوق العمل.

-تحديد المخصصات المالية من الموازنة العامة للدولة تنفق على مشاريع البحث العلمي والمشاريع الخاصة بالاستراتيجية الوطنية.

الخاتمة:

---

1. إحسان الحديثي، التربية والتعليم في العراق، مصدر سابق, ص111.

2. كوثر ناهي، دور التعليم في تحقيق التنمية البشرية، جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد, ص34, 2017.

3. عبد الكريم محمد، دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مقال منشور، كلية المستقبل, بتاريخ 5\2\2022, متاح على الرابط https:\\uomus.edu.iq.

4 احسان الحديثي، التربية والتعليم في العراق، مصدر سابق ص57-59".

ان معظم مشكلات المجتمع الانساني في جميع انحاء العالم المختلفة ناجمة كليا او جزئيا من اسراف الموارد الطبيعية المتاحة وتدهور نوعيتها و بالتالي فان العمل على تحسين اساليب استخدام هذه الموارد سوف يؤدي في معظم الحالات الى ايجاد حلول لهذه المشكلات، مقابل ايجاد فهم جديد لدى الأفراد حول طبيعة العلاقة بين النمو والتنمية الاقتصادية من جهة، و الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة من جهة أخرى، ومن اجل فهم هذه العلاقة يجب ان يقوم على أساس أنها علاقة تكاملية، و ليست علاقة تنافريه.لذلك فان المؤسسات التعليمية في التنمية المستدامة تهدف إلى مشاركة الطالب حول إيجاد سبل مستدامة لهم في مختلف جوانب الحياة العملية عن طريق نشر ثقافة جديدة للتعلم بعيدة عن التعليم التقليدي؛ من أجل مستقبل مستدام قائم على المشاركة في النقاش من خلال إيجاد الترابط والتكامل بين التعليم الفردي والمجتمعي, فإن التعليم العالي الاساس لحل مشكلات المجتمع وتحدياته و أحد أهم الأولويات في وثائق السياسات القومية والعالمية، والتي وضحها كثير من المؤتمرات والمبادرات الدولية، التي هدفت إلى جعل الاستدامة جزء من منطلق الوعي بدور التعليم في التنمية كذلك الكليات والجامعات المستدامة؛ فإن تحقيقها يحتاج إلى قوى بشرية قادرة على تحمل المسؤولية ويستدعي ذلك الاعتماد على أساليب حديثة في تزويدهم بالمعارف الضرورية وأساليب تبث فيهم روح هذه المسئولية. ومن ثم فالتعليم الجامعي هو المسؤول عن تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، من خلال إعداد الأفراد للحياة العملية في المجتمع، واستثمار الأنشطة التعليمية والبحثية والخدمية لتطوير المجتمع.

التوصيات.

ان التعليم يتأثر بالإطار الحضاري لذلك ضرورة مراعاته.

تعليم الاستدامة وفق المنهج العلمي المحكم مع مراعاة عناصرها المهمة.

حث الادارة العليا على الدعم وتامين الموارد والتعاون الفاعل.

اختيار المواد المتنوعة والملائمة المرتبطة بطبيعة المجتمع والمقبولة ثقافيا.

تدريب متعلم واعي قادر على تخطي حدود التخصصات متقن للتطبيقات.

مهارات الاستدامة تكمن في سهولة اكتسابها وقابلة للتطبيق في كل المجالات.

التدريب ثم التدريب فهي الفلسفة الناجعة لتحقيق الهدف.

اعتماد الوسائل العلمية التي تساهم في تحليل البيانات والمعلومات.

الانفتاح على التعليم الخدمي من خلال دمج التعليم الجامعي لخدمة المجتمع.

حل المشكلات من خلال حث الطلاب على التفكير الابداعي.

المصادر

محمد جبار كريدي، دور السلطة التشريعية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، بحث منشور في مجلة الدراسات المستدامة، المجلد الخامس، العدد الأول، البصرة, 2023.

عبد الخالق عبد الله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي73، بيروت، 1998.

محمد عبد البديع، اقتصاد الحماية والبيئة، دار الأمين للطباعة، مصر, 2001.

سالم توفيق النجفي واياد بشير الجلبي، البيئة والتنمية المستدامة. مقاربات اقتصادية معاصرة، مجلة تنمية الرافدين, العدد 37, مجلد25 , 2003.

هايل عبد المولى، المشروع الصغير ودورة في التنمية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان, 2012.

عثمان محمد غنيم وماجد أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان, 2010.

محمد غنايم، دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي، معهد الأبحاث التطبيقية، القدس, 2001.

محمد صالح تركية القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثر للنشر والتوزيع، عمان, 2010.

محمد سيف رمضان، روية في إطار التنمية المستدامة للعراق (الأهداف والتحديات واستراتيجيات التطور)، بحث منشور في مجلة الشرائع للدراسات القانونية، المجلد11, العدد3, بغداد, 2023.

عقيلة ذبيحي, الطاقة في ضل التنمية المستدامة (دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر), رسالة ماجستير, جامعة منتوري قسنطينة, الجزائر, 2009.

برنار بوزيية واخرون، مفاتيح استراتيجية جديدة للتنمية، الشعبية المصرية القومية لليونسكو، القاهرة, 1988.

عبد المنعم احمد شكري السعيد، التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق دراسة تحليلية مقارنة للفترات (1995-90-80)، اطروحة دكتوراة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر, 1999.

سعود هلال، السياسات التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030 رؤية تحليله، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم, التكريت, 2019.

غانم إكرام، تطوير السياسات التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء افضل الممارسات العالمية، مجلة الإدارة التربوية , العدد17, 2018.

علي بن عبده الألمعي, أهمية السياسة التعليمية في العملية التعليمية, مقال منشور في صحيفة الجزيرة على الانترنت, العدد13698, 1431ه ,متاح على الرابط .www.al-jazirah.com

=الفلسفة التربوية في العراق المديرية العامة للمناهج \ وزارة التربية.

أيمان فتوح، تحديات تحقيق أهداف التربية على التنمية المستدامة في المدرسة المغربية , المجلة الامريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية , الاكاديمية الامريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب, العدد(14), 2023.

رصد التعليم في إطار أهداف التنمية المستدامة، التقرير العالمي لرصد التعليم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم 2020GEM report.

نور شدهان على وحنان شاكر كامل، قراءة تحليلية للموازنة العامة الاتحادية لعام 2017, وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.

الفلسفة التربوية في العراق المديرية العامة للمناهج\ وزارة التربية.

إحسان الحديثي, التربية والتعليم في العراق, الطبعة الثانية, مكتبة دار البيان, 2024.

سالي سعد محمد, طيف مكي عبدالخالق, انعكاسات التنمية المستدامة على واقع السياسة التعليمية في العراق(التعليم الجامعي أنموذجاً) , المركز الديمقراطي العربي, 26\2\2021.

حيدر حاتم العجرش, تصور مقترح لتحسين واقع التقويم في الجامعات العراقية, متاح على الرابط, www.repository. Uobabylon.edu.iq.

إحسان عمر محمد، اياد عبد العزيز، السياسات المستقبلية للتعليم العالي والبحث العلمي في العراق في ضوء اهداف التنمية المستدامة 2030.

ثناء ليلو عباس، متطلبات البنى التحتية التقنية للجامعات العراقية ومدى جاهزيتها للتعليم الالكتروني، مجلة ابتكارات للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد (1)، العدد (2) , 2023.

كوثر ناهي، دور التعليم في تحقيق التنمية البشرية، جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد, 2017.

عبد الكريم محمد، دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مقال منشور، كلية المستقبل, 2022.